

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة الطاقة والمناجم

مداخلة: السيد عرقاب محمد  
وزير الطاقة والمناجم

ندوة حول:  
سلامة وحماية المنشآت

يوم 15 جانفي 2023

و ط م / م.ع.ا.د- جانفي 2023

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المدير العام لسوناطراك،

السيد اللواء ممثل وزارة الدفاع الوطني،

السادة ممثلي الشركات الأجنبية ،

السادة ممثلي عمال قطاع الطاقة

السيدات والسادة المدراء،

أسرة الإعلام الجزائرية والأجنبية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أفتتح معكم هذه الندوة المخصصة للسلامة وحماية المنشآت الطاقوية،  
وأثمن وأشكركم على حضوركم.

كما أشكر منظمي هذه الندوة على اختيار هذا الموضوع لأنه سيكون فرصة لتبادل  
الخبرات فيما يتعلق بالسلامة الصناعية مع شركائنا من مختلف القطاعات، خصوصا  
مع تزايد العمليات التخريبية التي مسّت العديد من المنشآت النفطية والغازية عبر العالم  
في السنوات الأخيرة.

كما لا يفوتني ان انوه بالعمل الجبار والدور الفعال والحاسم الذي يقوم به الجيش  
الوطني الشعبي معنا في حماية المنشآت والأماكن الوطنية والافراد، ومن هذا المنبر لا  
يسعني ان أقدم لجميع افراد الجيش الوطني الشعبي أسمى عبارات التقدير والعرفان لما  
يقدمونه من تضحيات جسام خدمة لهذا الوطن المفدى.

وإنّ الأمن الطاقوي كما تعلمون يشكل أهمية بالغة ومحورية في جميع أنحاء  
العالم، إذ تعتبر البنية التحتية الطاقوية ، أصول حساسة واستراتيجية بطبيعتها،  
واستدامتها وإمداداتها الموثوقة والمستمرة قضية أساسية وجوهرية، وجبت حمايتها  
وتأمينها بصفة دائمة ومستمرة.

ويضل أمن الأفراد والمنشآت الطاقوية يحتل مكانة هامة، وهو أولية وضرورة  
ملحة في خطط أمن الطاقة، للدول عموما والشركات العاملة في مجال الطاقة على  
الخصوص، لذا فإن أي توقف أو إغلاق ناتج عن تضرر أو تدهور لهذه المنشآت سوف

يكون له آثار جسيمة على الأسواق الطاقوية بدرجة مباشرة، ثم تتبعها حتما الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالنقل، والصناعة، والصحة، والخدمات العامة.. الخ.

### السيدات والسادة

ان الدولة تولي أهمية قصوى لضمان أمن الأشخاص والممتلكات الطاقوية والمنجمية و قد سخرت لذلك كل الوسائل و الإمكانيات لا سيما عن طريق عدة قوانين تؤطر نشاطات قطاع الطاقة والمناجم.

ولقد أوكلت مهمة مراقبة المنشآت الطاقوية والمنجمية إلى عدة هيئات مختصة تتمتع بالكفاءة و الإمكانيات و بالتنسيق مع القطاعات المعنية الأخرى ، نذكر منها: وكالة ضبط المحروقات، لجنة ضبط الكهرباء والغاز و الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية.

ونظرا لخطورة الحوادث المرتبطة بالمنشآت التابعة لهذا القطاع الحساس، فإن هذه الوكالات بالتنسيق مع شركات القطاع تسعى بجدية إلى ضمان تنفيذ الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمراقبة التقنية وهذا من أجل:

- (1) ضمان سلامة وأمن المرافق والممتلكات والأشخاص والبيئة،
- (2) السيطرة على المخاطر التي قد تنجم عن أنشطة القطاع،
- (3) اعتماد المواصفات والمعايير التقنية اللازمة للمعدات الطاقوية والمنجمية،
- (4) وكذا القيام بالدراسات المتعلقة بالمخاطر وبحمية البيئة.

كما يتم باستمرار تعزيز الموارد البشرية والمادية التي يتم حشدها في إطار الأمن الداخلي للمؤسسة، حيث تركز الإجراءات بشكل أساسي على التنسيق العملي بين الأمن الداخلي للمؤسسة، والجيش الوطني الشعبي، والأجهزة الأمنية، من أجل تحسين وتوفير الاستجابة العملية لأنظمة الأمن الداخلي.

وعليه تم انجاز العديد من المنشآت لتأمين جميع المواقع الحساسة. كما يتم العمل على إنجاز مطارات إقليمية واسعة ومجهزة بما يلزم، من أجل لغرض التدخل السريع في حالة الحوادث والأخطار الأمنية والصناعية. كما تقوم فرق الأمن الداخلي والصناعي بالمراقبة الدورية لخطوط الأنابيب والمنشآت الصناعية عبر كل التراب الوطني.



## السيدات والسادة

نعيد ونؤكد أنّ موضوع الندوة هو ذو أهمية بالغة وحيوية لقطاعنا، فهو يقام في وقت تظهر فيه العديد من التحديات الجديدة بالنسبة لقضايا أمن المنشآت، والبني التحتية الطاقوية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. لذا فإنّ جودة وتنوع العروض والمداخلات في هذا اليوم من خلال تبادل الأفكار والرؤى والمناقشات الغنية والمتنوعة، سوف تسمح لنا بدون شك صياغة مخرجات وتوصيات هامة سنعتمدها في تعزيز السلامة وحماية الأفراد والمنشآت الطاقوية في المستقبل إن شاء الله.

أتمنى لكم كل النجاح والتوفيق في اعمالكم، وأشكركم على كرم الإصغاء.

\*\*\*